



الاستثمار في السكان الريفيين

التقرير السنوي عن أنشطة التحقيق
ومكافحة الفساد خلال عام 2016

المحتويات

1	أولا - موجز
1	ثانيا - مهمة التحقيق وطريقته
2	ثالثا - أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد
9	رابعا - الإصلاح، الانتشار والتعاون
10	خامسا - الموظفون والموارد

أولا - موجز

- 1- في عام 2016، لعب مكتب المراجعة والإشراف وقسم التحقيقات التابع له، دورا حاسما في التأكيد على سياسة عدم التسامح المطلق في الصندوق إزاء الفساد والتدليس وسوء السلوك. وضمن المكتب استجابات فعالة في الوقت الملائم لها لسوء التصرف المزعوم من خلال استكمال إجراءات التحقيقات في 56 شكوى خلال العام - وهو معدل إغلاق أعلى بكثير من السنوات السابقة - وضمن على وجه العموم الإغلاق الفوري والفعال للقضايا. وتكثف انتشار الوعي بمحاربة الفساد من خلال مشاركة المكتب في أحداث إقليمية وأحداث أخرى، وفي الإطلاق التجريبي لبرنامج التعلم الإلكتروني لمحاربة الفساد، والاحتفال باليوم الدولي لمحاربة الفساد، وزيادة التنسيق مع شعبة خدمات الإدارة المالية، ومكتب الشؤون الأخلاقية، ودائرة إدارة البرنامج. وتحسنت عمليات التحقيقات وفرض الجزاءات من خلال إجراءات منقّحة، وتعزيزت قدرة المكتب على إجراء التحقيقات من خلال أدوات جزائية جديدة وبيئات مادية وتكنولوجيات معلوماتية منفصلة. وتمّ ندب موظف من دائرة إدارة البرامج إلى قسم التحقيقات في المكتب بموجب برنامج أطلقته الدائرة، مما أدى إلى تحقيق تعاون واضح وفوائد تعليمية للطرفين المعنيين. وأخيراً دخل المكتب في اتفاقية مع مكتب التحقيقات في جهة رئيسية مانحة للأموال التكميلية لضمان الاستجابات المنسقة والفعالة لحالة إخلال مزعومة في الأنشطة التي تمول بصورة مشتركة.
- 2- ويسهم المكتب بصورة نشطة ويشارك في أحداث تتعلق بالشبكة المهنية للمؤسسات المالية الدولية التابعة للأمم المتحدة، ويبقى على تعاون وثيق مع مكاتب الإشراف الداخلي في الوكالتين الأخريتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما. وقد استضاف المكتب أيضا حدثا للتنسيق السنوي لجميع الموظفين في مكاتب الإشراف الداخلي في الوكالات الثلاث في روما، وحدثا تدريبيا للوكالات الثلاث حظي بحضور جيد.
- 3- وتعتبر قدرات موظفي المكتب وموارده الحالية كافية على وجه العموم للإيفاء بمسؤولياته الإشرافية عام 2016. ورؤود مكتب المراجعة والإشراف بالموارد الضرورية لكفالة تنفيذ عمل التحقيق والمراجعة بالاستقلالية المطلوبة وبدون أي قيود من حيث النطاق.

ثانيا - مهمة التحقيق وطريقته

- 4- يوكل إلى مكتب المراجعة والإشراف مهمة التحقيق في الممارسات غير النظامية المزعومة، وهي: (1) التدليس والفساد التي تتخبط فيها كيانات ومتعاقدون وأشخاص من غير الموظفين الذين يتقدمون بطلب أو يشاركون بمشروع يموله الصندوق أو يسعون للحصول على عقد ذي صلة بمقر الصندوق؛ (2) سوء سلوك الموظفين، بما في ذلك المضايقات، وسوء استخدام السلطة، والانتقام، وتضارب المصالح. وتتماشى ممارسات التحقيق والجزاءات في الصندوق مع أفضل الممارسات التي تطبقها في هذا المجال وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمصارف الإنمائية متعددة الأطراف الرئيسية.
- 5- وتعتبر تحقيقات مكتب المراجعة والإشراف/قسم التحقيقات، إدارية بطبيعتها، والهدف منها هو جمع الدلائل التي قد تثبت أو تدحض ادعاء ما. ويخضع أي ادعاء عند استلامه لتقييم أولي. وإذا خلص التقييم إلى أن الادعاء يقع ضمن ولاية مكتب المراجعة والإشراف، يتم تنفيذ تقدير مبدئي للمخاطر لتحديد أولوية الادعاء فيما يتعلق بحجم الحالات القائمة، ويجرى تحليل للمعلومات المتاحة لتحديد ما إذا كان من المناسب إجراء تحقيق كامل، أو إحالة القضية إلى الإدارة لاتخاذ إجراء أو أرشفتها للعلم. وقد يقرر أنه من الأكثر ملاءمة إحالة الادعاء إلى شعب أخرى في الصندوق أو إلى وكالات أو حكومات خارج الصندوق، سواء في مرحلة التقييم الأولي أو بعد إجراء التحقيق الكامل. ويمكن تصنيف الادعاءات المحقق بها عند الاستكمال على النحو التالي:

- **مدعومة بالأدلة:** عندما تكون هناك وفرة من الأدلة التي تؤكد حدوث ممارسات غير نظامية؛
- **غير مدعومة بالأدلة:** عندما تكون الأدلة المجموعة غير كافية لتأكيد أو دحض الادعاء بممارسات غير نظامية؛
- **لا أساس لها:** عندما تكون هناك وفرة من الأدلة التي تدحض الادعاء (الادعاءات).

6- وتعرض الادعاءات المدعومة بالأدلة على لجنة الجزاءات في الصندوق، وهي لجنة داخلية تتألف من مدراء رفيعي المستوى في الصندوق، لتقييم النتائج واتخاذ قرار بشأن الجزاء الذي يتعين تطبيقه في حالة الطرف الخارجي أو، وفي الحالات الداخلية، لإسداء مشورة إلى رئيس الصندوق بشأن ما إذا كان ينبغي اتخاذ إجراء تأديبي.

ثالثا - أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد

حجم حالات التحقيق في عام 2016

7- رحّل مكتب المراجعة والإشراف 29 حالة من عام 2015 وتلقّى 43 حالة جديدة عام 2016. ومن بين الحالات 72 في عام 2016، لم يتم ترحيل إلا 16 حالة منها لعام 2017، معظمها استلمت في أواخر عام 2016.

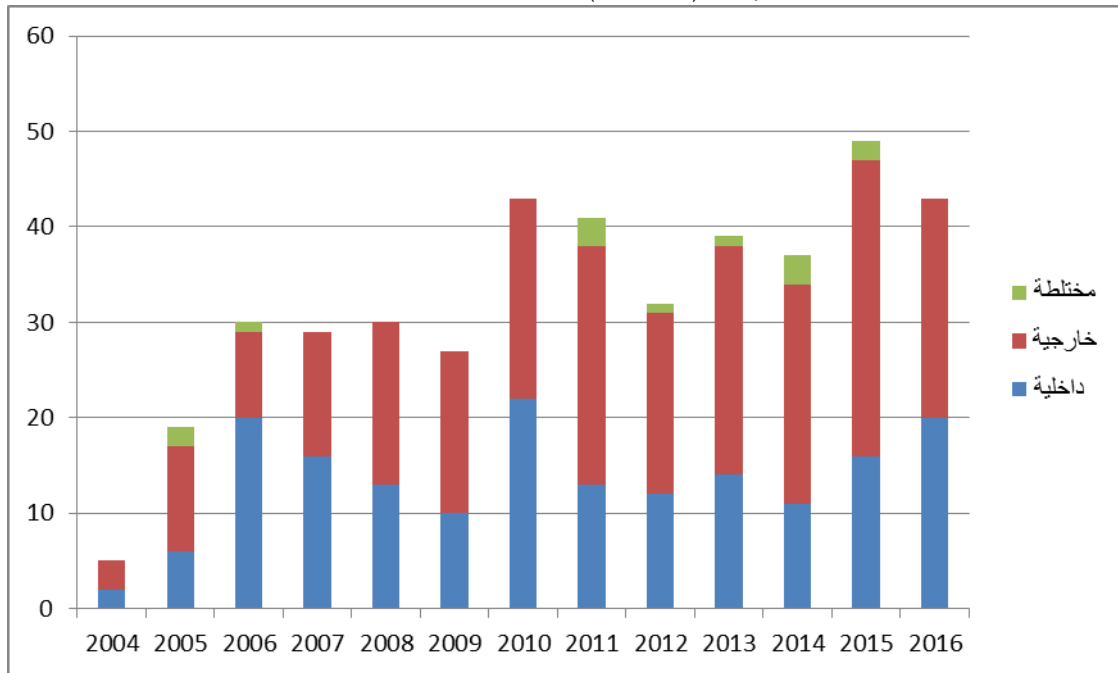
الجدول 1:

حالات التحقيق قيد النظر في 2014-2016

المجموع	داخلية/خارجية	خارجية	داخلية	
8	0	7	1	الحالات المعلقة في نهاية عام 2014
49	2	31	16	الحالات الواردة في عام 2015
57	2	38	17	مجموع الحالات قيد النظر في عام 2015
28	2	20	6	الحالات المعلقة في عام 2015
29	0	18	11	الحالات المعلقة في نهاية عام 2015
43	0	23	20	الحالات الواردة في عام 2016
72	0	41	31	مجموع الحالات قيد النظر في عام 2016
56	0	29	27	الحالات المعلقة في عام 2016
16	0	12	4	الحالات المعلقة في نهاية عام 2016

8- استكمل مكتب المراجعة والإشراف عمله على 56 حالة، أي أعلى بمزتين من عام 2015. وتمّ إغلاق 12 حالة في وقت قصير بعد الإبلاغ عنها (أي بعد أن تأكّد مكتب المراجعة والإشراف بأن الشكوى ليست ضمن نطاق ولايته التحقيقية)، وأغلقت 36 منها بعد تقرير أولي، و8 بعد إجراء تحقيق. وقد حوّلت 4 حالات كي تتداول فيها لجنة الجزاءات. وكانت هنالك ثلاث حالات أخرى أشارت الدلائل الأولية التي جمعها المكتب بشأنها إلى وجود مخاطر لا بدّ من أن يتطرق لها الصندوق على وجه السرعة، ولذلك لقد تمت إحالة نتائج التحقيقات التي أجراها المكتب على الفور لإدارة الصندوق كي تتخذ إجراءات إزاءها.

الادعاءات المبلغة لمكتب المراجعة والإشراف (2004-2016)

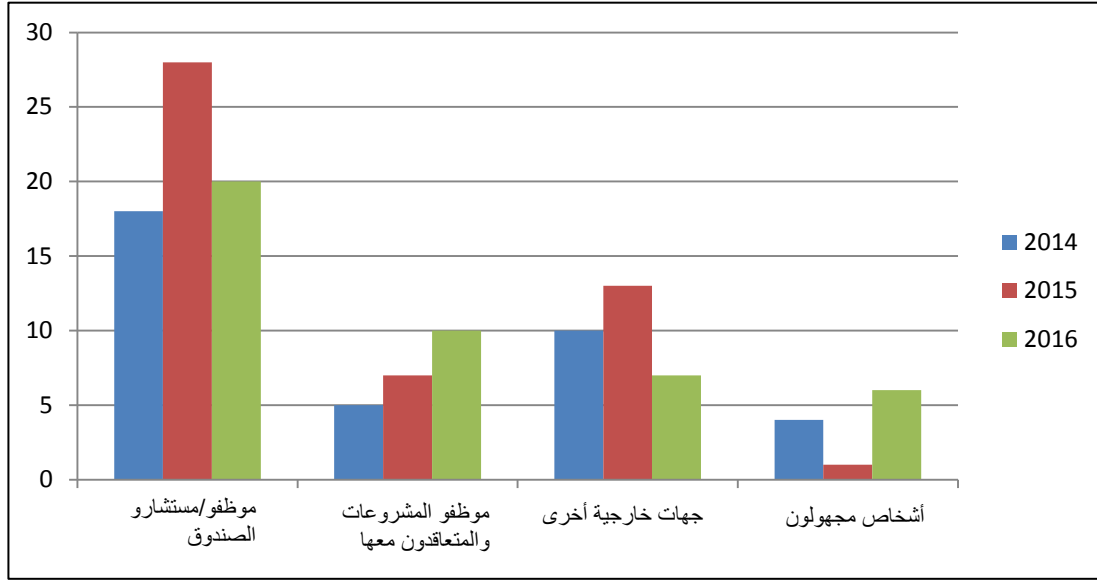


9- وفيما يتعلّق بتركيبة الحالات، كان عدد الحالات ذات الصلة بالمشروعات أقل من العام 2015، لكنها كانت متنسقة مع أرقام السنين السابقة (الشكل 1). في حين كانت القضايا المستلمة ذات الصلة بالموظفين أعلى مما كانت عليه في السنوات السابقة. إلا أن حالات التظلم الداخلية (المضايفات وسوء استخدام السلطة) أظهرت توجّهاً هبوطياً مع حالتين فقط أحيلتا إلى مكتب المراجعة والإشراف من قبل مكتب الشؤون الأخلاقية (انظر الشكل 5 أدناه). ويتأثر وقوع ادعاءات جديدة بعوامل عديدة، وبالتالي لا يمكن التنبؤ بها، ولكن هذا التوجه يمكن أن يكون نتيجة لتعاون أوثق بين مكتب المراجعة والإشراف ومكتب الشؤون الأخلاقية للتطرق لحالات التظلم من خلال آليات الحل غير الرسمية.

10- مصادر الادعاءات. لم يتغير نمط مصادر الشكاوي بصورة كبيرة عن السنوات السابقة، على الرغم من وجود زيادة طفيفة في عدد المشتكين المجهولين (الشكل 2).

الشكل 2

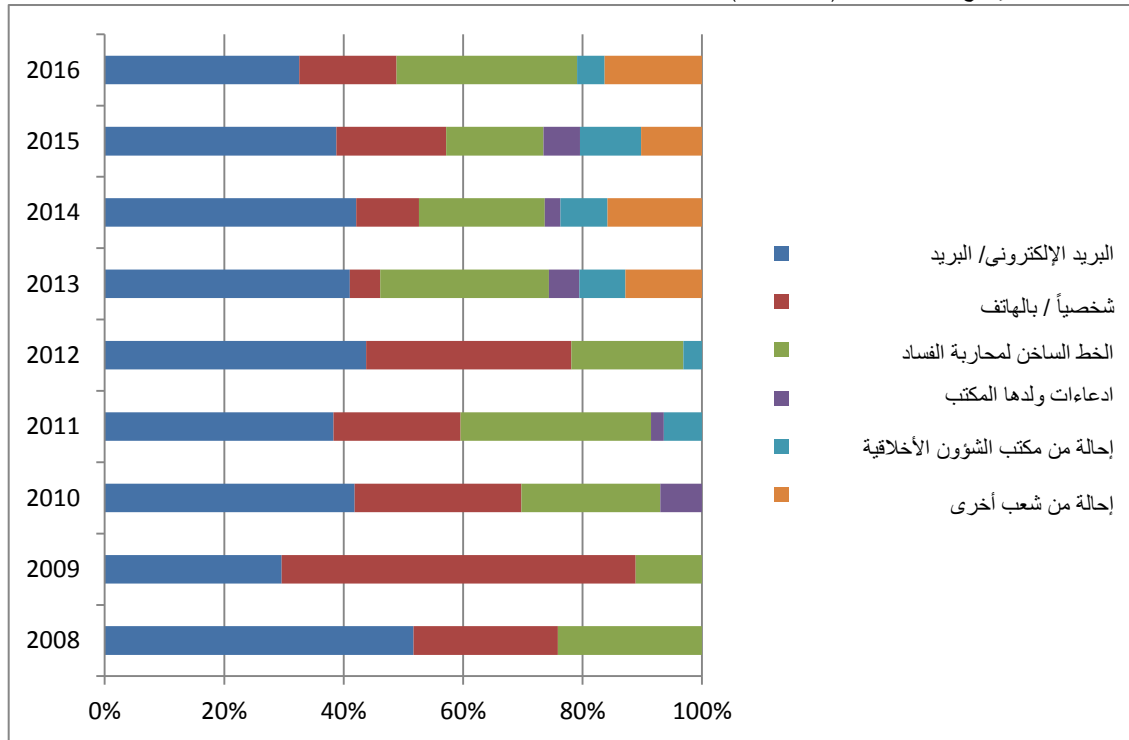
مصدر الإبلاغ عن الادعاءات الواردة إلى مكتب المراجعة والإشراف في الفترة 2014-2016



11- وفي العام 2016، طرأت زيادة ملحوظة في الحالات التي تم الإبلاغ فيها من خلال الخط الساخن للبريد الإلكتروني الخاص بمحاربة الفساد مما يدعم الافتراض القائل أن انتشار محاربة الفساد إلى الأطراف الخارجية قد غدا أكثر فعالية. (الشكل 3)

الشكل 3

قنوات الإبلاغ عن الادعاءات (2008-2016)



12- طبيعة الادعاءات. يشار إلى ادعاءات الممارسات غير النظامية التي تشمل الموظفين بوصفها حالات داخلية، في حين تصنف الادعاءات المتصلة بالمتعاقدين الخارجيين والمشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق - بما في ذلك ادعاءات الممارسات غير النظامية التي يقوم بها موظفو المقترض أو طرف من أطراف المشروع، والشركات

والكيانات الخاصة والأفراد الآخرون - كحالات خارجية. ومن 43 ادعاء ورد في عام 2016، كان هناك 23 ادعاء خارجياً و20 ادعاء داخلياً. ويعرض الجدول 2 معلومات عن طبيعة الادعاءات المستلمة في عام 2016.

الجدول 2

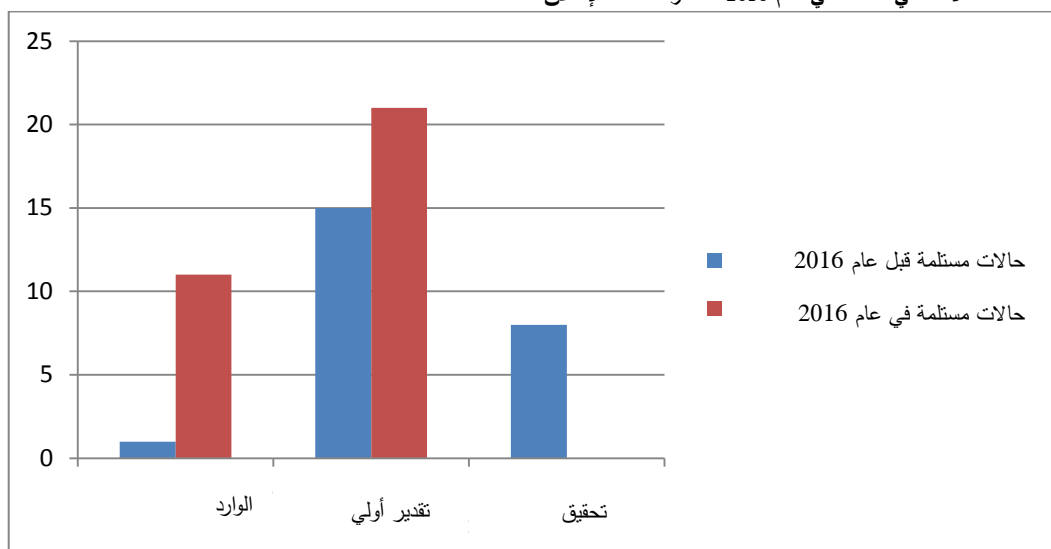
طبيعة الادعاءات الواردة		
طبيعة الادعاء	2015	2016
خارجي		
ممارسة تدليسية	7	1
فساد (بما في ذلك تواطؤ وإكراه)	8	4
مختلط (تدليس وفساد)	10	11
ممارسات غير نظامية أخرى	6	7
خارجي/داخلي		
ممارسة تدليسية	2	-
فساد (بما في ذلك تواطؤ وإكراه)	-	-
مختلط (تدليس وفساد)	-	-
داخلي		
مضايقات/إساءة استخدام السلطة/انتقام	12	4
ممارسة تدليسية	-	4
فساد (بما في ذلك تواطؤ وإكراه)	-	1
مختلط (تدليس وفساد)	-	3
أشكال أخرى من سوء السلوك	4	8
المجموع	49	43

التحقيقات المغلقة في عام 2016 والجزاءات المفروضة

- 13- أغلقت اثنتا عشرة حالة في مرحلة الاستلام (أي بعد التأكد من أن الشكوى المستلمة لا تقع ضمن الولاية التحقيقية لمكتب المراجعة والإشراف).
- 14- وأغلقت ستة وثلاثون حالة في مرحلة التقدير الأولي (أي بعد التأكد من أن الادعاء لم يكن مادياً أو معقولاً أو يمكن التحقق منه)، منها خمس عشرة حالة مرحلة من عام 2015 وإحدى وعشرين مستلمة عام 2016. وتتضمن مرحلة التقدير الأولي عادة مقابلة مع المشتكي لتوضيح الادعاء، ومقابلات مع الشهود، واستعراض للوثائق ذات الصلة. وبالنسبة للحالات ذات الصلة بالمشروعات فقد يطلب المكتب أيضاً معلومات وتغذية راجعة وتعاوناً/تنسيقاً مع دائرة إدارة البرامج ومع موظفي شعبة إدارة الخدمات المالية.
- 15- وأغلقت 8 حالات (جميعها مرحل من عام 2015) في مرحلة التحقيقات، 4 منها عرضت على لجنة الجزاءات للاستعراض (الشكل 4).

الشكل 4

الحالات التي أغلقت في عام 2016 - المرحلة عند الإغلاق

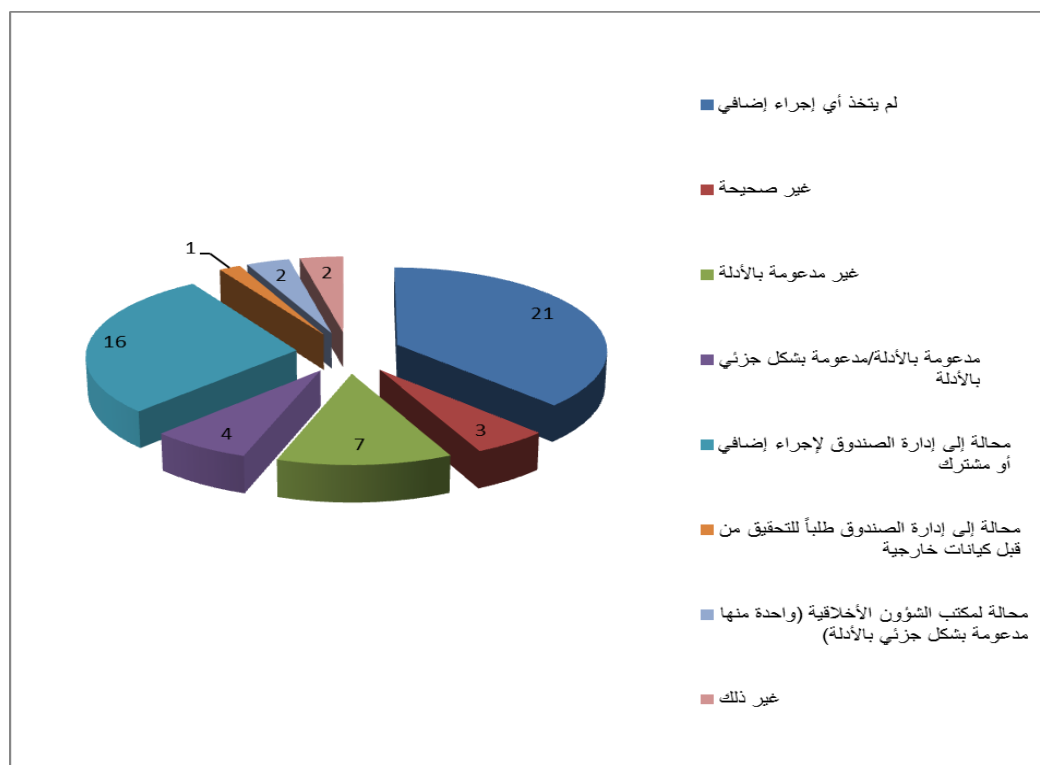


16- وأحيلت الحالات المغلقة، عندما اقتضى الأمر، إلى دائرة إدارة البرامج، أو شعبة الموارد البشرية، أو شعبة إدارة الخدمات المالية، أو كيانات خارجية، لاتخاذ إجراء بشأنها، وقام مكتب المراجعة والإشراف برصدها بشكل فعال بغرض المتابعة. ويبين الشكل 5 تركيبة هذه الحالات.

17- بما يتماشى مع ولايتها وفي مايو/أيار 2016، قامت لجنة الجزاءات باستعراض جميع الحالات التي أغلقها المكتب خلال العام السابق.

الشكل 5

الحالات التي أغلقت في عام 2016 - تصنيف الحالات



18- **حالات التحقيقات المحالة إلى لجنة الجزاءات.** في عام 2016، عرضت أربع حالات على لجنة الجزاءات، ثلاثة منها داخلية وواحدة خارجية. وكانت الحالات الداخلية ذات الصلة بالمضايقات قد أحيلت إلى المكتب من قبل مكتب الشؤون الأخلاقية.

19- وبما يتماشى مع التوصية التي خرج بها في عام 2015 المستعرضون الخارجيون لعملية التحقيقات والجزاءات في الصندوق، أدخلت لجنة الجزاءات، في عام 2016، خطة إضافية للحرص الواجب لضمان أن يتم الحكم على الشخص الذي يواجه شكاوي داخلية بخروقات محددة لقواعد السلوك في الصندوق، وإعلامه بالجزاءات المحتملة، ومنحه فرصة أخرى للاستجابة مبكراً لاستعراض لجنة الجزاءات لحالته. وقد تم تطبيق إجراء انتقالي في الحالتين الأوليتين الداخليتين، وعدل هذا الإجراء بصورة طفيفة من خلال نشرة رئيس الصندوق الصادرة في ديسمبر/كانون الأول 2016. وبموجب هذا الإجراء المنقح تقدّر شعبة الموارد البشرية النتائج التي يخرج بها مكتب المراجعة والإشراف بدعم من مكتب المستشار العام، وتقرر فيما لو كان المعرض للشكوى سيغرم بانتهاكات مخصصة لقواعد السلوك في الصندوق، وتمّ المضي بمعالجة الحالة الداخلية الثالث من خلال هذا الإجراء المنقح.

- وفي الحالتين الداخليتين الأوليتين اللتان تتعلقان بنفس الموظف، فقد أدى الأمر إلى فرض إجراء تأديبي من قبل رئيس الصندوق. وعرضت الحالة الثالثة على لجنة الجزاءات لكنه لم يبت بها بنهاية العام.
- وفي الحالة الثالثة من ممارسات التواطؤ والتدليس، وجد المكتب أن هنالك أربعة موردين مارسوا التدليس في تنفيذ عقودهم مع مشروع للصندوق من خلال تزويد هذا المشروع بمنتج أقل جودة وقيمة مما كان متفقاً عليه. وقد اعتبر الموردون الأربعة غير مؤهلين لاستلام عقود تمويلها المشروعات التي يمولها الصندوق، إما بصورة جزئية أو كلية، لفترة ثلاث سنوات.

20- **حالات أغلقها مكتب المراجعة والإشراف بعد إجراء تحقيق.** أغلقت حالة لممارسات مزعومة بالفساد في مشروع يموله الصندوق عندما أكد اتصال إضافي مع المشتكي أن الادعاءات والدلائل التي وفرها لا تدعم حالة يمكن تصديقها من الممارسات غير النظامية كما تحددها سياسة الصندوق بشأن محاربة الفساد. كذلك فقد أغلقت حالة أخرى من تضارب المصالح المزعوم وانتهاك السرية ضد أحد موظفي الصندوق لأنها كانت غير مدعومة بالأدلة، وصدرت رسالة من إدارة الصندوق تؤكد على ضرورة إبقاء موظفي الصندوق على نهج التعامل عن بعد عندما يتعلق الأمر بالإشراف على أنشطة المشروعات. وأغلقت أيضاً حالة تتعلق بالانتقام من قبل أحد موظفي الصندوق لأنها كانت غير مدعومة بالأدلة، كما عُلقت حالة داخلية من سوء التصرف المزعوم بانتظار الإيفاء بالعملية الواجبة لهذا الموضوع.

21- **حالات أغلقت بعد تقدير أولي.** من بين الست والثلاثين حالة المغلقة بعد تقدير أولي، كان هنالك 21 حالة خارجية و15 حالة داخلية. ويرد موجز بمختارات من الحالات المغلقة بعد التقدير الأولي أدناه.

الحالات الخارجية (مشروع)

- **الافتقار إلى الأدلة الواجبة.** أغلق المكتب سبع حالات تتطوي على سوء استخدام مزعوم لأصول الصندوق و/أو ممارسات فساد أو ممارسات تواطئية أو تدليسية في مشروعات يمولها الصندوق بعد إجراء تقدير أولي لم يؤدّ إلى توليد الدلائل الكافية التي تعطي المصادقية لهذه الادعاءات. وتعاون مكتب المراجعة والإشراف مع دائرة إدارة البرنامج (وفي حالة من الحالات مع مؤسسة مالية دولية مشاركة في التمويل) لضمان التحري بصورة أكبر على الحالات غير النظامية المحتملة خلال أنشطة الإشراف، وتمّ وضع إجراءات التخفيف من المخاطر عندما كان ذلك ملائماً. وفي حالة من الحالات، كانت إمكانية التثبت من الادعاء محدودة لأنها كانت تتعلق بمشروع

أغلق منذ زمن طويل، في حين أنه وفي حالة أخرى، أكدت التغذية الراجعة التي حصل عليها المكتب الافتقار إلى أي أساس للدعاء.

- **عدم التعاون أو الاتصال بالمتقدم بالشكوى.** أغلق مكتب المراجعة والإشراف حالتين من حالات الغش أو التدليس المزعوم في مشروعات يمولها الصندوق أو يشارك في تمويلها لأنه لم يكن قادراً على التأكد من مصداقية المتقدم بالشكوى نظراً لأنه لم يستجب لاتصالات المكتب، وللافتقار إلى أية دلائل مؤيدة.
- **حالات تحققت منها السلطات الوطنية.** كان هناك ثلاث حالات من الفساد والأنشطة التدليسية المزعومة التي مارسها مسؤولون في الوكالة المنفذة للمشروع والتي أغلقت بعد أن شرعت الأجهزة الوطنية المؤهلة بمحاربة الفساد بإجراء تحقيقات بشأنها. وفي حالتين من هذه الحالات، تمت إزاحة الأشخاص المتهمين بسوء التصرف المزعوم من الأنشطة التي يمولها الصندوق. أما في الحالة الثالثة، فقد أبقى المكتب على دور نشط، مع دائرة إدارة البرامج، للرصد والمساهمة، في حال اقتضت الضرورة، بالنشاط التحقيقي. وفي جميع الحالات أكد المكتب على أن الادعاءات المخصصة لم تكن تنطوي على أنشطة يمولها الصندوق بصورة مباشرة.
- **الإحالة إلى كيانات أخرى لاتخاذ الإجراء اللازم.** أحييت ثلاثة ادعاءات بالتواطؤ والتدليس والفساد تتعلق بشكاوى ذات صلة بالاستخدام غير الملائم لأصول المشروعات، أو إدارة عملية التوظيف في المشروعات، والمكافآت الممنوحة للموظفين. وفي حالة من الحالات، كانت هنالك عملية تعيين جارية محفوفة بالمشاكل بحيث أن الممارسة غير النظامية المزعومة لم تكن قد تبلورت بعد، وقد أحييت هذه الحالات إلى دائرة إدارة البرامج للتطرق إليها من خلال أنشطة الإشراف ودعم التنفيذ.

22- وتمشيا مع الممارسات المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، فإن الصندوق لا يوقف التعامل مع الموظفين الحكوميين، غير أنه يطلب اتخاذ الإجراءات الحكومية الملائمة حين يتبين أن الموظفين قد انخرطوا في ممارسات غير نظامية فيما يتعلق بالأنشطة الممولة من الصندوق. كما يقوم الصندوق أيضا برصد تنفيذ هذه الإجراءات قبل استئناف أنشطة البرامج.

الحالات الخارجية (حالات أخرى)

- أغلق مكتب المراجعة والإشراف حالة من التدليس من قبل وكيل لشركة تأمين تتعلق بمعاملة قديمة تنطوي على مبلغ صغير من المال بعد أن اتخذ الصندوق الإجراءات القانونية ضد الشخص المعني، وبعد النظر في كون مادية وموثوقة الادعاءات محدودة (بحيث لم تتمكن السلطات المحلية من تفقي أثر الشخص المعني).

الحالات الداخلية

- أغلقت تسع حالات داخلية لأنها كانت غير مدعومة بالأدلة بعد إجراء التقدير الأولي. وهي تتضمن: تضاربا مزعوما للمصالح في توظيف مستشار، وسوء استخدام الامتيازات، وممارسات غير نظامية في طلبات التعويض عن نفقات السفر، والتواصل غير الملائم مع دولة عضو، وتواطؤ مع متعاقد مع الصندوق في عملية توريد، وانتقاما وعبثا غير مخول به في نظام الصندوق، وسوء عرض وثائق طلبات، وعدم ملائمة تقديم منحة من منح الصندوق. وفي جميع الحالات التي تم فيها تحديد ممارسات غير نظامية أو ضعفا في إجراء العمليات، أحييت هذه الحالات للشعب المعنية، بما في ذلك شعبة الموارد البشرية ودائرة إدارة البرامج للتطرق لها في سياق إدارة مشروعات وعمليات الصندوق، إما بإحالة بالبريد الإلكتروني أو بواسطة رسالة من الإدارة.
- وأحييت حالتان لمكتب الشؤون الأخلاقية للقيام بتقدير إضافي بعد أن اتضح من الاستعراض الأولي أن طبيعة سوء السلوك المزعوم تقع ضمن ولاية مكتب الشؤون الأخلاقية، لإجراء تقدير أولي ومحاولة حل المسألة بصورة

غير رسمية. ومن بين القضايا حالة انطوت على انتقام مزعوم، وغيره من أشكال المضايقات وسوء استخدام السلطة. وفي الحالة الأخيرة، كان هنالك ادّعاءات إضافية بالإفصاح عن معلومات سرية، وقد تمّ إغلاق هذه الحالة لأن المكتب اعتبرها غير مدعومة بالأدلة.

- وبالنسبة للادعاءات الداخلية الثلاث، فإن الدلائل التي ولّدها المكتب خلال مرحلة التقدير الأولي أفصحت عن مخاطر كبيرة على الصندوق، وأثارت شكوكاً جدية بشأن نزاهة الأشخاص المثارة ضدهم. وقام المكتب على الفور بلفت انتباه الإدارة العليا في الصندوق لهذه المخاطر، واتّخذت الإجراءات الإدارية الملائمة للتخفيف من المخاطر التي تمّ تحديدها.

23- **قضايا أغلقت في مرحلة الاستلام** (أي بعد التأكد من أن الشكاوى المستلمة لا تقع ضمن نطاق الولاية التحقيقية للمكتب). وهي تتضمن قضايا لا صلة لها بموظفي الصندوق أو الأنشطة التي يمولها الصندوق، ولم تحتوي هذه الشكاوى على أية عوامل للتدليس أو الفساد. ولكنها كانت حالات تتعلّق بممارسات التعيين في المشروعات، وشكاوى المضايقات (أحيلت إلى مكتب الشؤون الأخلاقية)، وكانت هناك قضايا أخرى عولجت بالفعل من خلال وسائل أخرى.

رابعاً - الإصلاح، الانتشار والتعاون

إصلاح عمليات التحقيقات وفرض الجزاءات في الصندوق

- 24- كما أبلغ عنه سابقاً، وبعد استعراض خارجي لعمليات التحقيقات وفرض الجزاءات في الصندوق، وضعت خطة عمل واستكملت لتنفيذ الإجراءات المقبولة الموصى بها. ونتيجة لهذه التوصيات، تمّ تنقيح الإجراءات التي تنطوي عليها عملية التحقيق والتأديب وفرض الجزاءات في الصندوق وما يتعلّق بها من مسؤوليات تنظيمية كما تمّ تعزيزها. وإضافة إلى ذلك، فقد عزّز مكتب المراجعة والإشراف من قدرته على إجراء التحقيقات من خلال إنشاء شبكة داخلية محمية والحصول على برمجيات قضائية من تكنولوجيا المعلومات، والقدرة على تحليل وإدارة المعلومات، وتعزيز الأمن المادي في مكاتب الصندوق وسجلاته.

الانتشار والتعاون

- 25- سعى مكتب المراجعة والإشراف بنشاط للوصول إلى الفرص الخاصة بالانتشار عام 2016، إذ عقد موظفو المكتب دورات لمحاربة الفساد في العديد من الأحداث المؤسسية والإقليمية على مدار العام، وأعدّوا برنامجاً خاصاً لحدث اليوم العالمي لمحاربة الفساد الذي عقد في مقر الصندوق بتاريخ 9 ديسمبر/كانون الأول، والذي وفر لموظفي الصندوق، سواء في المقر أو في المكاتب القطرية، الفرصة لتعلم المزيد عن عمل الصندوق والقضايا ذات الصلة بمحاربة الفساد من خلال المواد المحدّثة الموجودة على الإنترنت أو الموجودة بنسخ ورقية. كذلك فقد صمم المكتب أيضاً منهجاً للتعليم الإلكتروني لرفع الوعي بمحاربة الفساد، سيتم البدء فيه في أوائل عام 2017. وتمت تجربة النسخة الأولى منه خلال الحدث الذي أقيم بمناسبة اليوم الدولي لمحاربة الفساد.

- 26- وشارك المكتب بنشاط كما أسهم في العديد من أحداث الشبكة المهنية لمنظمات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية المختلفة، وأبقى على تعاون وثيق مع مكاتب الإشراف الداخلي في الوكالتين الأخريتين في روما. كما استضاف أيضاً الحدث السنوي للتنسيق لموظفي الوكالات الثلاث، ونظّم واستضاف حدثاً تدريبياً للوكالات الثلاث حظي بحضور جيد، وكان يتعلّق بالبحوث على شبكة الإنترنت والبحوث متعددة المصادر. واستمرّ التشاور التقني والدعم بين موظفي الإشراف في الوكالات الثلاثة على مدار العام، بما في ذلك مدخل للخبراء في تعيينات الإشراف الداخلي التي تقوم بها الوكالات الأخرى.

27- ووقع المكتب اتفاقية تعاون مع مكتب مكافحة التدليس التابع لأحد الشركاء الرئيسيين للصندوق بحيث ينظّم التعامل مع ادّعاءات الممارسات غير المنتظمة في الأنشطة الممولة بصورة مشتركة. وسيدعم أيضاً المصالح المشتركة للمكتبين في محاربة التدليس والفساد وأي شكل آخر من أشكال الأنشطة غير القانونية.

خامسا - الموظفون والموارد

28- بالنسبة لعام 2016، بقيت هيكلية قوة العمل الرسمية في المكتب على حالها دون تغيير. وبالنسبة لقسم التحقيقات، كان هنالك ثلاثة مناصب بعقود ثابتة ويرفدها موظفون مندوبون ومؤقتون وخبراء خارجيون.

29- استلم المدير الجديد للتحقيقات زمام منصبه في منتصف فبراير/شباط. وقد بدأ العمل ببرنامج لتبادل الموظفين في العام 2016 إلى قيام دائرة البرامج بنذب أحد موظفيها لمكتب المراجعة والإشراف للعمل على التحقيقات ذات الصلة بالمشروعات. وقد عاد هذا التدريب بفوائد كبيرة على جميع الأطراف ذات الصلة والجهود جارية لتوسيع هذا المخطط لشعب أخرى، وبخاصة شعبة إدارة الخدمات التي تتمتع بمسؤوليات تشغيلية أو ائتمانية ذات صلة.

30- أبقى موظفو التحقيقات والمراجعة على مهاراتهم التقنية والمهنية من خلال المشاركة في أحداث الشبكة المهنية للأمم المتحدة/المؤسسات المالية الدولية، والتدريب على شبكة الإنترنت وبصورة شخصية، وأنشطة التحديث المهنية، كما اقتنصوا الفرص، عندما كان ذلك ممكناً، لتلقي التدريب التي توفره وكالات الأمم المتحدة (مثل حدث التدريب للوكالات الثلاث في روما الذي استضافه الصندوق).